أوراق إستراتيجية

فهم دوافع إيران في العراق: حسابات كلفة الدعم الخارجي

بقلم ريان كار؛ المدرسة البحرية للدراسات العليا، الجيش الأمريكي ؛ آب 2007

مقدمة

إنّ صراعات التمرد، وبشكل واضح وجلي، في قلب المشهد الأمني الدولي اليوم. فبعد عقود من التجاهل، أمضى الجيش الأميركي السنوات القليلة الماضية محاولاً، وبشكل محموم، إعادة تعلم بعض دروس مكافحة التمرد من ماضيه. وبشكل مثير للجدل، يتعلق الدرس الأكثر طرحاً للنقاش "بالجائزة" النهائية في صراعات التمرد– الفوز بقلوب وعقول سكان بلد ما. ففي العراق، كان الإهتمام المتزايد مركزاً على كيفية تحسين وتطوير سياستنا السياسة العسكرية في مجهود للحصول على دعم العراقيين. وعلى كل حال، يذكرنا العراق أيضاً بدرس شديد الأهمية أيضاً من ماضينا– دور الداعمين الخارجيين وتأثيرهم إزاء عمليات التمرد الناجحة. وكما يشير جفري ريكورد من الكلية الحربية لسلاح الجو الأميركي خلال الحرب الفيتنامية، فإن الفيتناميين الشماليين "هم من بين أشد الأعداء الذين حاربتهم الولايات المتّحدة، بالمطلق، مهارة وتصلباً، والذين بالكاد كانوا إنتصروا من غير أن يكونوا مسلحين، وهو ما يعني أنهم كيف كانوا ليحاربوا بغياب المساعدات السوفياتية والصينية الضخمة التي كانوا يتلقونها في الواقع". ويمضي ريكورد بملاحظاته قائلاً:

إنّ فييتنام الشمالية، المحرك السياسي والعسكري للشيوعية في الهند الصينية، لم يكن لديها صناعة أسلحة، إذ كان عليها حتى إستيراد قطع صغيرة من السلاح وكذلك ذخائر أسلحة صغيرة من الإتحاد السوفياتي، الصين وبلدان أخرى من الكتلة السوفياتية... فلو كان الشيوعيون الفييتناميون معزولين عن المساعدات الخارجية، كما كان حال زملائهم المتمردين الشيوعيين في مالايا والفليبين في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات، لكانوا عانوا بالتأكيد من نفس المصير تقريباً: الهزيمة.

وفي حين أنّ عمليات التمرد هي في النهاية إما رابحة أو خاسرة في الساحة السياسية المحلية، فإنّ الجهود الناجحة غالباً ما تعتمد على معيار ما من الدعم الخارجي. فوجود دعم كهذا فحسب لا يضمن نصراً للتمرد، لكن يمكنه، غالباً، توفير المساعدة التي يحتاجها التمرد لتدوير الزوايا أو المحافظة على إستمرارية العمليات الجارية. وبسبب التأثير الذي كان لهذا التقلب والتبدل على محصلة عدد لافت من عمليات التمرد في الماضي، بما في ذلك فييتنام، فإنّ علينا أن نذكر أنفسنا كيف بإمكان دعم خارجي ما أن يؤثر على عمليات تمرد كهذه، لكن الأهم معرفة دوافع الداعمين الخارجيين لتقديم دعم كهذا. فبفهم دوافع الداعم الخارجي، يمكن لعمليات مكافحة التمرد أن تنجح بفعالية أكبر في وقف دعم كهذا، الأمر الذي يمكنه أن يزيد من فرصنا بتعزيز نتيجة مقبولة. وبذلك، فإنّ على الولايات المتّحدة إعادة تقييم فرضياتها العاملة المتعلقة بدعم إيران للتمرد العراقي، وذلك لتحسين فرصها في فرض إستقرار طويل الأمد في العراق والمنطقة.

فهم دور تأثير الداعمين الخارجيين

يمكن أن يأتي الدعم الخارجي بشكل مساعدة أخلاقية، سياسية أو مادية من عدد من الأماكن، بما في ذلك دول، شتات، لاجئين وفاعلين غير حكوميين (ما يعني منظمات غير حكومية). فمن شتات التاميل الى القاعدة أثرت نماذج مختلقة من الداعمين الخارجيين على عدد من صراعات التمرد مؤخراً. ورغم النفوذ المتنامي الذي يمكن أن يكون لهذه النماذج من المجموعات، تحديداً في بيئة ما بعد الحرب الباردة، تبقى الحقيقة بأنّ الدعم المادي الذي قدمته الدول هو النموذج الأكثر تأثيراً من بين نماذج الدعم الخارجي الذي يمكن للتمرد أن يتلقاه. إنّ الدور والتأثير اللذان كانا للدول الخارجية على حركات التمرد قبل الثورة الأميركية، حرب فييتنام والحرب السوفياتية– الأفغانية تتحدث عن نفسها. ففي حين كانت نماذج أخرى من الدعم والداعمين قد أثرت على صراعات حديثة متعددة، لم يكن هناك من توليفة مشابهة مساعدة ومفيدة كهذه (دعم الدولة) في المساهمة بإنتصارات حركات التمرد. إنّ هذه التوليفة مهمة لسببين: الأول، إنّ الدول الخارجية، نمطياً، في الموقع الأفضل لتوفير مستويات عالية من الدعم المادي تتوق إليها حركة تمرد ما، بشدة، وذلك في شكل تمويل، إمدادات وتسليح. فخلال الثورة الأميركية، فقط بلد كفرنسا كان بإمكانه، وبإستمرار، تزويد جيش واشنطن بالكمية الضرورية من الذهب، الألبسة والمدافع لمحاربة الجيش البريطاني. ثانياً، وبسبب القدرات النسبية للدول، فإنّ الداعمين من الدول الخارجية هم في موقع فريد يمكّنهم من التنسيق وتقديم نماذج متقدمة من الدعم المادي التي لا يمكن للمتمردين الحصول عليها من أي مكان آخر، بما في ذلك المعلومات الإستخبارية، التدريب والتكنولوجيات ذات الصلة. إنّ إنتصار حزب الله الواقعي على إسرائيل في صيف **2006** يُنسب، والى حد كبير، الى الدعم الإيراني المقدم بشكل تدريب عسكري متطور، الأسلحة المضادة للدروع وصواريخ الكاتيوشا.

ولطالما كانت إدارة بوش قلقة من الدعم الإيراني للتمرد العراقي، إذ قالت بأنّ إيران تقدم الدعم العسكري، المالي والعملاني للتمرد. وقد ذكرت مجموعة دراسات العراق بأنّ "إيران قدمت السلاح، الدعم المالي والتدريب للميليشيات الشيعية داخل العراق". وإستشهد القائد الأميركي الحالي في العراق الجنرال دايفيد بترايوس بإستجوابات مطولةكونها "كشفت" بأنّ "إيران كانت تقوم بتوفير التمويل، الموارد المادية، والتدريب على الأراضي الإيرانية".

وعلى كل حال، إنّ إعتماد التمرد على دعم دولة لا يأتي من دون مخاطر. فدوافع دولة خارجية ما تعتبر أقل ثباتاً وصرامة بكثير(من تلك التي للتمرد)، لذلك فهي عرضة للتغيير إعتماداً على طبيعة الإعتبارات الجيوبوليتيك الموجودة أمامها. لذا وبما أنّ دوافع دولة ما يمكن أن تتحول، فهي ليست دوافع ثابتة بأي حال من الأحوال. وفي حين أنّ المتمردين واعون جيداً لهذه الحقيقة، لأنّ علاقة "الزبون– المتبرع" مبنية فقط على مصالح الدولة، يبدو أنّ الولايات المتّحدة قد تجاهلت هذه الحقيقة.

الجيوبوليتيك وراء قرار إيران دعم التمرد العراقي

يستمر صناع السياسة الأميركييننبالتساؤل، أكثر فأكثر، عن مغزى دعم إيران للتمرد العراقي. ففي المناقشات الأخيرة حول دور إيران المفترض في العراق "و" أفغانستان، علق وزير الدفاع روبرت غايتس بالقول: " أما ما هي دوافع إيران غير التسبب بالمشاكل لنا، فأنا لا

أعرف". هذا لا يُعتبر تصريحاً عادياً أو قليل الأهمية بأي حال من الأحوال. فعلى خلاف الصراعات التقليدية، تعتبر الدوافع المرتبطة بعلاقات التمرد الأمر الأكثر أهمية على الإطلاق، لأنّ نجاح مكافحة التمرد يعتمد، الى حد كبير، على قدرة التأثير على هذه العلاقات.

فبالنسبة الى مكافحة التمرد، تعتبر مسألة فهم العلاقة الموجودة بين المتمردين وداعميهم من الدول الخارجية مهمة تماماً، لأنه يمكن كشفها أيضاً بظل الظروف الصحيحة. إنّ غياب فهم كهذا يترك مسألة مكافحة التمرد في موقع خطير– المنظمة سابقاً لتوسع الصراع– بسبب الإفتقار لإستراتيجية شاملة لإبطال هذا الدعم. هذا هو بالضبط ما تحتاج الى تجنبه مكافحة التمرد، إذا كان ذلك ممكناً على الإطلاق.

وقد أجرى معهد **RAND**، في العام **2001**، دراسة بعنوان "التوجهات في الدعم الخارجي لحركات التمرد"، والتي ركزت على **12** دافعاً لداعمين خارجيين مختلفين، والذي قد يكون من الأفضل جمعهم في ثلاث مجموعات تصنيفية هي: التعاطف، العدوانية، والإعتبارات الدفاعية. فالأول، أي التعاطف، يمكن بناؤه على الإنسجام والتناغم الإيديولوجي، الإثني والديني مع حركة تمرد ما. والثاني، العدوانية، يركز على محاولات الحصول على نفوذ إقليمي أو رعاية نوع ما من التغيير الذي يخدم الذات من خلال دعم التمرد. وجاء الآن دور الدافع الثالث– المبني على إعتبارات دفاعية– والذي يستحق الإهتمام الأكبر، عندما ندرس دور الدول الراعية.

عندما يصل الأمر الى مناقشة دور الدعم الإيراني للتمرد العراقي، فإنّ القادة العسكريون والمدنيون الأميركيون غالباً ما يسمون الدعم الإيراني على أنه طبيعة أساسية مرتبط إما برواية التشابه الديني أو العدوانية. وقد إستشهد هذا التوصيف بالمخاوف المتعلقة بالإنبعاث الشيعي على إمتداد المنطقة. ونسب صناع السياسة الأميركيون سمة أساسية مشابهة لدعم الصين المقدم لفييتنام الشمالية، والتي تم بناءً على رواية مشابهة على أساس الإيديولوجية والعدوانية. ولسوء الحظ، فإنّ هذه الروايات تسقط من حسابها بأنّ دور إيران في العراق، كما كان دور الصين في فييتنام الشمالية، يمكن أيضاً عزوه، الى حد كبير، الى الإعتبارات الدفاعية الناشئة عن دور مكافحة التمرد.

دور مكافحة التمرد في الحث على الدعم الخارجي للتمرد

إنّ الدافع المتعلق بتراع التمرد– مكافحة التمرد يمكن أن يختلف، إعتماداً على السياق الإيديولوجي، السياسي أو الأخلاقي للوضع. لكن ما إن يبدأ الصراع حتى تركز الدولة الخارجية على سؤال واحد: ما هو الكيان الذي يمثل تهديداً أكبر– التمرد أم مكافحة التمرد؟ فعندما تواجه هذه الدولة التهديد، بحسب ما إحتج ستيفن والت، فإنّ من الأرجح أن تعمل الدول على مسألة التوازن ضد ذلك التهديد، بناءً على قوته، قربه (المكان أو الزمان) وعدائيته. فضمن سياق التمرد– مكافحة التمرد، نجد بأنّ عمليات مكافحة التمرد تشكل، نمطياً، تهديداً أكبر للدول الخارجية بسبب قدرتها على عرض قدراتها العسكرية، بالتزامن والإرتباط مع جهودها، المتوقعة سابقاً، في إعادة تأكيد سلطتها.

هذا يُعتبر أمر صحيح تحديداً بالنسبة لمكافحة تمرد تشمل قوة إقليمية أو خارجية، كما هو الحال في العراق. إنّ قوة إقليمية أو خارجية، مثل الولايات المتّحدة، يمكن أن تبدو تهديدية جداً لدولة قريبة، حيث أنها كانت قد برهنت أساساً عن القدرات الضرورية المطلوبة لنشر قوتها في الخارج. وكما كان الحال خلال حرب فييتنام، إعتبرت الصين تقديم أميركا لجنودها ومساعداتها بمثابة تهديد لأمنها الوطني. ومع ذلك، وفي ذلك الحين، إعتبرت الولايات المتّحدة المساعدات الصينية بأنها ذات طبيعة عدائية، الأمر الذي أدى في النهاية الى تصعيد الصراع، ليشمل باقي منطقة جنوب شرق آسيا. وكما برهنت حرب فييتنام، فإنّ عواقب مظاهر الأمن– اللا أمن المتناقضة تعتبر حقيقية وواقعية.

بين عامَيْ 1955 و 1965، زودت الصين فييتنام الشمالية بأسلحة وذخائر كافية لتتناسب وكتائب المشاة الـ 230. وكما ذكر في تقارير بعد سنوات في صحيفة "جين مين جيه باو" الصينية (صحيفة الشعب)، قدمت "بكين" حوالي 320000جندي ليدخل هؤلاء فييتنام خلال الحرب مع عدد من الجنود بلغ أقصاه 170000 جندي سنوياً. وقد عمل معظم هؤلاء الجنود كموظفي دعم ولوجستيين وخبراء تقنيين أيضاً. وبحلول عام 1972، كانت الصين قد زودت الـ DRV وجيش التحرير الشعبي المتمرد (PLA) التابع لجنوب فييتنام بحوالي 480 مدفع متوسط المدى (على مسار عالٍ) من عيار 122 ملم، 960 مدفع مضاد للطائرات من عيار 57 ملم و 37237 قطعة من سلاح المورتر. فالإحتلال النهائي لـ DRV لجنوب فييتنام لم يكن ليتحقق مطلقاً من دون الإلتزام والدعم الصيني. وفي حين أنّ الولايات المتّحدة وفييتنام الجنوبية كان سيكون لديهما مشكلة بإستئصال الفييتناميين الشماليين وحركة المقاومة الفيتكونغ بالكامل، فإنّ الـ DRV لم يكن ليكون قادراً مطلقاً على تحقيق نصر نهائي من دون الدعم الحاسم الذي قدمته الصين.

وقد دعمت الصين، بداية، فييتنام الشمالية ضد فرنسا لعدد من الأسباب، بما فيها الأسباب الإيديولوجية والنفوذ الإقليمي. لكن عشية مؤتمر جنيف في العام 1954، أصبحت الصين متخوفة من "إمكانية دخول الولايات المتذحدة، لتحل محل فرنسا، مهددة بذلك الصين على باب دارها". وفجأة، أصبحت أولوية الصين الأولى أمنها الخاص. فقد حولت موقفها دعماً لتسوية يتم التفاوض حولها، والتي ستسمح لفرنسا بالمحافظة على بعض رهاناتها في فييتنام، وذلك لمنع الولايات المتّحدة من "تعبئة الفراغ الذي كان سيتركه رحيل فرنسا". وبرغم علاقة التشابه الإيديولوجية، أثبتت الصين إستعدادها الكامل للغاية للتضحية بالفييتناميين وبطموحاتهم القومية لأجل تعزيز أمنها الخاص. لقد كان واضحاً بأنّ هاجس الصين الأول هو ضمان إتفاقية توفر الأمن على حدودها الجنوبية.

فمن وجهة نظر الصين، كانت فييتنام الى جانب تايوان مواقع محتملة من حيث قد تباشر الولايات المتّحدة لاحقاً بمحاولات البدء بأعمال عدائية عسكرية مباشرة ضد الصينيين. فقد إعتبر الصينيون بأن الولايات المتّحدة مصممة على النجاح حيث كانت فشلت سابقاً (ما يعني كوريا)، وكانوا متخوفين من أنّ "حلقة التطويق"، بدءاً من فييتنام، يمكن أن تؤدي في آخر المطاف الى نهاية الصين الشيوعية.

إنّ تقييماً صادقاً ونزيهاً للوضع في جنوب شرق آسيا يدعم هذا الإستنتاج. فالصراع الكوري إنتهي بمأزق في العام 1953. وبحلول عام 1955، كانت الولايات المتّحدة تتحضر أساساً للبدء بتدريب جنود فييتنام الجنوبية. وفي العام 1956، أعلن أيزنهاور بأنّ الولايات المتّحدة ستبدأ بإرسال مستشارين عسكريين أميركيين الى فييتنام الجنوبية. وبحلول 1962، جعلت الولايات المتّحدة قرارها بتصعيد الإلتزام تجاه فييتنام قراراً رسمياً بواسطة تأسيسها، رسمياً، "قيادة المساعدات العسكرية الأميركية لفييتنام (MACV)". وبعد 4 سنوات من تأسيس MACV، كرست الولايات المتّحدة ما تعداده 400000 جندي مقاتل وموضعتهم في فييتنام. ولم تؤدِ هذه التطورات المتلاحقة إلا الى تغذية أسباب الهواجس الصينية. وإعتبرت الصين التصعيد المستمر على أنه نذير لحرب بين الخصمين على الأرجح. وبذلك، فقد أصبحت أهمية فييتنام الإستراتيجية العنصر الأساسي في السياسة الخارجية الصينية من أواخر الخمسينات وصولاً حتى السبعينات.

وفي حين كانت الولايات المتّحدة قد أعلنت، قديماً، في شباط 1965، بأنّ لا رغبة لديها بالقيام "بمواجهة مباشرة" مع الصين، ظل المسؤولون الصينيون متشككين حيال الموضوع. وذلك لسبب جيد. ففي العام 1965، أرسل وزير الخارجية روبرت ماكنمارا مذكرة للرئيس كينيدي ناقش فيها القرار العسكري بقصف فييتنام الشمالية. وكتب ماكنمارا بأنّ هذا القرار مبني على الحاجة "لإحتواء الصين الشيوعية". ومن إدارة أيزنهاور وصولاً الى إدارة جونسون، لم يدرس أحد بجدية إمكانية أن تكون الصين قلقة فعلاً بشأن أمنها. وبدلاً من ذلك، إعتبرت كلتا الإدارتين بأنّ أنشطة الصين عدائية بصلبها، حيث أنها مبنية على أساس إلتزام إيديولوجي بمستقبل الشيوعية في منطقة

جنوب شرق آسيا. وبعد حوالي 30 عاماً من ذلك، قد يكون ماكنمارا أدرك الحماقة التي كانت تقف وراء الفكرة التي كانت رائجة ذات مرة والقائلة بأن الصين كانت تميل الى تأسيس كتلة في جنوب شرق آسيا بكل الأثمان.

وفي سرده لسيرته الذاتية بكتابه: "في إستعادة للماضي: مأساة دروس فييتنام"، يشير ماكنمارا الى "التقدير الخاطئ بالكامل للتهديد الصيني للأمن الأميركي الذي كان يتخلل التفكير الأميركي". ويمضي ماكنمارا بإشارته قائلاً: "من بين حالات الخلل الأخرى، عدم أخذ صناع السياسة بحسابهم العداء الذي يعود لقرون بين الصين وفييتنام"، معترفاً بأنّ إفتقارهم للخبرة والمعرفة التاريخية أدى، وبشكل خطير، الى تقويض السياسة الأميركية.

إنّ قرار الصين ما بعد 1954 بدعم DRV كان مبنياً أولاً على إعتبارات دفاعية وليس إيديولوجية أو عدائية. وفي حين كانت الصين متشوقة لرؤية نموذجها الشيوعي منتشراً في كل منطقة الهند الصينية، فإنّ هاجسها الرئيس ظل أمنها الوطني الخاص، يعقبه هيمنتها على المنطقة. وكانت الصين متخوفة من أنّ إنتصاراً أميركياً ما سيضع الولايات المتحدة على باب دارها الجنوبي. فلو كانت أميركا لتنجح، فإنّ الصين كانت ستفسر ذلك بأنها لن تكون سوى مسألة وقت قبل أن تبدأ الولايات المتّحدة بتأسيس قواعد عسكرية دائمة لها في فييتنام، ضمن مسافة تكون فيها قادرة على الإنقضاض على بكين.

دور إيران في العراق

بالتحول نحو قضية اليوم، فإننا غالباً ما نسمع حديثاً عن العالقات المتوازية بين العراق وفييتنام. وفي حين أنّ بعض المقارنات هي خارج الحد بشكل واسع، فقد أثبتت أخرى أنها أكثر دلالة. وهذا هو الحال مع دور وأهمية الدول الخارجية الداعمة. فكما كان الحال في فييتنام، أثبت الدعم الخارجي للمتمردين العراقيين، على المستوى الإستراتيجي تحديداً، بأنه دعم قاتل.

وهناك خلاف حول ماهية الدعم، إذا كان هناك من دور تلعبه إيران داخل العراق. فبسبب الذريعة التي تذرعت بها الولايات المتّحدة ومضت على أساسها الى الحرب– التهديد الذي شكلته أسلحة الدمار الشامل العراقية وعلاقات صدام مع القاعدة– فبما يتعلق بالميدان الإستخباري فقد تضررت مصداقية إدارة بوش بشكل تام. ويكفي القول بأنه في حين انّ الإدراك الكامل لدور إيران في عراق ما بعد صدام لن يكون مفهوماً لفترة لا بأس بها من الوقت، فإنّ المزاعم حول تورطها القوي والراسخ تبقى محتملة بشدة.

أما إحدى أشد الجدالات صخباً وعنفاً الناتجة عن هواجس الولايات المتّحدة فتتعلق بتزويد إيران عناصر التمرد العراقي بمتفجرات متطورة ومساعدات تكنولوجية مشابهة. إذ أشارت "مجموعة دراسات العراق" أيضاً في إستنتاجاتها الى أنّ هناك تقارير أيضاً تذكر بأنّ إيران زودت مجموعات– بمن فيهم المتمردين السنة العرب– بمتفجرات متطورة لمهاجمة القوات الأميركية. لقد ساهمت أسلحة كهذه بإكتساب المتمردون الكفاءة والمهارة بحيث أصبحوا قادرين من خلالها على مهاجمة القوات الأميركية. فبالنسبة لشهر أيار 2007، كانت هذه النماذج من الأسلحة مسؤولة عن 38,6 بالمئة من مجموع عدد الضحايا الأميركيين. ويعرض التقرير أيضاً الى أنّ أسلحة أخرى ذات تقنية عالية، بما فيها سلاح المورتر وبنادق القناصة، المشتراة من إيران، قد إنتهت بأيدي المتمردين العراقيين.

وأسرع المسؤولون الإستخباريون للإشارة بأنّ إيران قد تراجعت، عن وعي، عن تزويد الميليشيات الشيعية بأسلحة أكثر تعقيداً، مثل صواريخ أرض – جو التي كان حزب الله قد إستخدمها ضد إسرائيل، وذلك حتى لا تعطي إدارة بوش أية أرضية أوحجة لرد عسكري مباشر.

إيران وحسابات الكلفة

بعد 9/11، واجهت الولايات المتّحدة قراراً ضخماً وصاعقاً– إلى أين نمضي من هنا. فالزمن هو فقط من سيخبرنا إن كانت مقاربة إدارة بوش قد جعلتنا بأمان أكبر– فحتى تاريخه، لا تعتبر العوائد الأولى لهذه المقاربة واضحة بأي شكل من الأشكال. لكن ما هو واضح هو أنه بإتخاذنا مقاربة أكثر عسكرية ضد دولة مثل العراق– وضعنا عدداً من الدول الأخرى، بما فيها إيران، في دائرة الإهتمام.

فبعد غزو أفغانستان في العام 2001، ومن ثم العراق في العام 2003، حصن الجيش الأميركي نفسه بقوة على حدود إيران الشرقية والغربية. وفي حين أنّ التوترات بين الولايات المتّحدة وإيران ظلت متفجرة منذ الثورة الإيرانية عام 1979 وأزمة رهائن السفارة الأميركية التي أعقبتها، فإنّ كلام وخطابات إدارات بوش المستفزة بشكل متزايد (مثل ضم إيران الى "محور الشر")، لم تؤدِ سوى الى تصعيد إمكانية حصول أعمال عدائية مستقبلية تلوح بالأفق. أضف الى هذه المعادلة نزاع إيران النووي المستمر مع الغرب. فمن وجهة نظرهم (الإيرانيين)، فإنّ إمكانية حصول هجوم وشيك من قِبَل الولايات المتّحدة (أو حليف ما مثل إسرائيل) تبدو، على الأرجح، إمكانية واقعية جداً وبالكامل. ولذلك، وبسبب موقعها المعرض للإستهداف، لم يكن مفاجئاً أن نكتشف، تماماً بعد غزو الولايات المتّحدة للعراق عام 2003، بأنّ إيران حاولت الدخول مع الولايات المتّحدة بمحادثات مباشرة لأول مرة منذ 20 عاماً.

وكما كانت قد ذكرت أولاً مجلة نيوزويك في العام 2007، فإن سفير سويسرا الى إيران في ذلك الحين، تيم غولدي مان، كان قد أرسل فاكساً الى وزارة الخارجية الأميركية إحتوى على وثيقة إيرانية من صفحة واحدة تحمل مصطلح "خارطة طريق" لمناقشات شاملة مع الولايات المتّحدة حول عدد من القضايا البارزة. وقد أُرفقت وثيقة الصفحة الواحدة برسالة صرح فيها السفير غولدي مان بأنه "حصل على إنطباع واضح بأنّ هناك إرادة قوية لدى النظام الإيراني لمعالجة المشكلة مع الولايات المتّحدة الآن ومحاولة القيام بذلك مع هذه المبادرة". وبحسب رسالة غولدي مان، فقد نال العرض موافقة القائد الأعلى الديني في إيران، آية الله خامنئي، ورئيس إيران في ذلك الحين، محمد خاتمي، ووزير خارجيته الأوحد كمال خرازي. ويبدو ظاهراً، بشكل ثابت، بأنّ إيران كانت مستعدة للقيام بتنازلات في عملية تبادل للحصول على ضمانات أمنية في الخارج. أما الولايات المتّحدة، فلم ترد مطلقاً على هذا الفاكس.

وفي العام 2007، قال نائب وزير الخارجية الأسبق ريتشارد آرميتاج، عن ذلك البلاغ الرسمي: "لم نتمكن من تحديد ما الذي كان عرضاً إيرانياً وما الذي كان عرضاً للسفير السويسري"، مضيفاً بأنّ إنطباعه في ذلك الحين كان بأنّ الإيرانيين "كانوا يحاولون طرح أمور كثيرة على الطاولة". وقد ذكر أيضاً مايكل هيرش، من صحيفة نيوزويك، بأنّ لاري ويلكرسون، رئيس فريق عمل وزير الخارجية الأسبق كولن باول، في رسالة إليكترونية (e-mail) بأنّ العرض الإيراني كان يمكن أن يكون البداية "لمحادثات ذات مغزى" بين الولايات المتّحدة وإيران. على كل حال، فقد أضاف ويلكرسون قائلاً بأنّ عرضاً كهذا "لم يشكل بداية" بسبب معارضة نائب الرئيس ديك تشيني.

تشير محاولة إيران عام 2003 لفتح حوار مع الولايات المتّحدة، في كل الإحتمالات، الى حقيقة أنهم (الإيرانيين) كانوا قلقين، على الأرجح، من كونهم الرقم التالي في "محور الشر" الذي سيعاني من ضربة إستباقية، تحديداً بعدما قامت الولايات المتّحدة، بداية، بالتقدم بقوة مخترقة الجيش العراقي بسهولة. وفي نفس الوقت، كانت إدارة بوش تنجح في عملها عقب عرض "الصدمة والرهبة" الذي قدمته، ولم تكن مهتمة بأي حوار. ولا يفاجئنا أنه لم يكن هناك من تقارير حول إيران بشأن تقديمها الدعم للتمرد العراقي، عندما كانت الولايات المتّحدة تمضي أواخر 2003 وهي تتحرك لتوحيد سيطرتها وسلطتها على العراق.

بالواقع، كانت إيران قد وافقت في ذلك الحين حتى على تعليق عناصر برنامجها النووي. ويمكن للمرء الإفتراض أن إيران، في هذه المرحلة، كانت خائفة من لعب أي دور في إثارة الإضطراب في العراق بسبب خوفها من إستخدام إدارة بوش أي ذريعة تريدها لمواجهة طهران عسكرياً. لكن في الوقت الذي بدأ فيه الوضع الأمني في العراق بالتدهور بسرعة، يبدو أن إيران شعرت، على الأرجح، بالجرأة أكثر

فأكثر. وبحلول عامي 2004– 2005، كان الإيرانيون مستعدون للبدء بتحمل المخاطر للمساعدة في إستمرار وثبات التمرد الذي كان يشغل فكر الولايات المتّحدة.

وعلى مدى العامين الأخيرين، وفي الوقت الذي إستمر فيه توازن القوى في العراق بالتحول، تزايدت التقارير المتعلقة بدور إيران في العراق بشكل ثابت ومستمر. ويبدو أنّ النجاح الظاهر للتمرد العراقي قد أعطى إيران بعض المجال للتنفس. وإذا كان بإمكان المرء أن يفترض بأنّ إيران تلعب دوراً هاماً في التمرد العراقي، فإنّ أنشطتهم مدفوعة، على الأرجح، بدافع الرغبة الجامحة لتعزيز أمنهم الخاص إزاء الولايات المتّحدة. وفي العام 2005، قال عباس ميلاني، مدير برنامج الدراسات الإيرانية في جامعة ستانفورد، بأنّ ما هو واضح أكثر فأكثر هو أنّ طهران تريد رؤية الجنود الأميركيين مقيدين في العراق ليضمنوا بذلك بأن تكون الحرب مستقبلاً مع إيران، "أمر متعذر ببساطة".

وخلال هذا الوقت، كانت إدارة بوش متأرجحة، بشكل ظاهر، بين رفع خطابها الهجومي وبين تقديم مقاربة أكثر تصالحية تجاه إيران. فعلى سبيل المثال، وفي آذار 2007، بدأت البحرية الأميركية بعملية تدريب كبرى في الخليج الفارسي بهدف بعث رسالة الى الإيرانيين، في حين تضمن "للجماهير الإقليميين" قدرات وتصميم القوات الأميركية. أما الجدول الزمني للتدريب، والذي كان مبرمجاً سابقاً، فقد تم تسريعه في جزء منه كرد على رفض إيران وقف برنامجها النووي. وبعد شهرين من ذلك، وخلال زيارة له الى المنطقة، أدلى نائب الرئيس ديك تشيني بخطاب على متن السفينة **VSS John C. Stennis** محذراً بأنّ "الولايات المتّحدة مستعدة لإستخدام قوتها البحرية لمنع إيران من قطع طرق النفط أو الحصول على أسلحة نووية والهيمنة على هذه المنطقة".

وقد أعقبت هذه الرسالة المتحدّية، وبشكل يثير الفضول، نداءات لحوار متزايد من الولايات المتّحدة من جانب وزيرة الخارجية كوندوليزا رايس ليكون ذلك المثال الأول لمفاوضات ديبلوماسية مباشرة بين الولايات المتّحدة وإيران منذ العام 1979. وبرغم بعض المؤشرات الأخيرة التي قد تدل على إستعداد للحوار مع إيران على مستوى ما، فإنّ سجل مسار الولايات المتّحدة القديم، المقترن مع جدل معلق حول "مضاعفة" رهاناتها بخصوص إعادة صنع العراق والشرق الأوسط الكبير، قد أبقى إيران، وهذا مفهوم، مفعمة بالشك حول ما يمكن أن يعنيه عراق مستقر بالنسبة لمستقبلها الخاص بها.

التعقيدات السياسية

من الواضح بأنّ إيران لا تتطلع إلى مباغتة الجيش الأميركي. فحقيقة أنّ إيران لم تلتزم تزويد التمرد العراقي بنماذج معينة من الدعم يحكم هذه النقطة. فإيران مستعدة لتحمل بعض الأكلاف، بما في ذلك إمكانية إحتمال قيام الولايات المتّحدة بإتخاذ عمل مباشر ما ضدها، وذلك لأجل صنع توازن ضد نفوذ أميركا في المنطقة. إنّ إيران مهتمة، بشكل رئيس، بدعم التمرد العراقي ليساعدها ذلك بتعزيز أمنها الخاص، و هي كانت دعمت الفئات السنية وكذلك الشيعة في نهاية المطاف.

لماذا يبدو وكأن الولايات المتّحدة تجاهلت تقدير هذا الدافع بخصوص بإيران؟

فكما كان الحال في فييتنام، ولأجل تبرير دعمها المستمر، عملت الولايات المتحدة على بناء إجماع عام حول الحرب، على أنه نضال بين الخير والشر. وفي حين أنّ هذا يساعد على توليد الدعم في الداخل، فإنه يغذي أيضاً المفاهيمية السيكولوجية للتمرد بصفته إلتزام إيديولوجي، عدواني وأساسي. وفي حين أنّ هذه الدوافع قد تكون بالتأكيد صحيحة بالنسبة لعدد من المتمردين العراقيين، فإنها لا تعكس

دوافع إيران. ومع ذلك، وبواسطة دمج الإثنين، حلت الولايات المتّحدة نفسها من واجب لعب أي دور في إستفزاز رد متوازن من قِبَل إيران.

لا يجب على الولايات المتّحدة الإعتماد على مقولة "نحن ضدهم"، في حين ترفض درس الكيفية التي ينظر بها الى أنشطتنا في الخارج. إذ من الملزم أن يقوم صناع السياسة الأميركيين، من الإدارة وصولاً الى الجيش، بتطوير نوع من الوعي الذاتي، والبدء بتقدير الكيفية التي تؤدي بها أعمالنا الى إستفزاز ردات الفعل. وهذا لا يعني الإقتراح بأنّ على الولايات المتّحدة القبول بدعم إيران للتمرد، أو تجاهل محاولاتهم لتطوير أسلحة نووية. إذ على الولايات المتّحدة أن تقدر الإعتبارات الجيوسياسية التي تقود، وبشكل رئيس، هذه الأحداث، وعدم ترك عواطفنا تنال من أفضل ما عندنا.

أما مقاربة العصا والجزرة، التي غالباً ما تُذكر، فلها فائدة. لكن، ولأجل خلق حوافز وتوقعات ذات مغزى، فإنّ علينا أولاً أن نشرك إيران وذلك في تواصل صريح ونزيه. فالحوار ليس كلمة قذرة، وكانت الوزيرة رايس قد أشارت الى أنّ الولايات المتّحدة مستعدة للحوار بشكل مباشر مع طهران على مستوى ما. يجب الدفع بهذا الحوار قدماً، والإنكباب بشكل شامل على عدد لا يُحصى من القضايا الحساسة، بما في ذلك موضوع الضمانات الأمنية. وفي حين أنّ الهواجس النووية والإقليمية هي من الأهمية بمكان، فقد حان الوقت الذي على الولايات المتّحدة أن تدرك فيه بأنّ ليس كل وضع يجب تصفير حساباته . فالتلميح بتسويق الخوف بخصوص إتفاقية ميونيخ لم يعد له فائدة– على الولايات المتّحدة البدء بإعادة التأكيد على العودة الى الواقعية قبل أن نجد أنفسنا على حافة صراع أوسع.

نبذة عن المؤلف: *راي كار محلل في دائرة الأمن الداخلي (Department of Homeland Security) الموجودة في واشنطن. لديه ماجستير في العلاقات الدولية من جامعة شياكاغو، وهو مرشح Ph. D في جامعة ميري لاند، يركز على التهديدات الأممية وديناميكيات حركات التمرد.*